

دعوى

| القرار رقم: (IFR-2020-299)

| الصادر في الدعوى رقم: (Z-13124-2020)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة
الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

دعوى - قبول شكلي - مدة نظامية - عدم التزام المدعي بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر موضوع الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكي لعام ١٤٣٢هـ - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار - ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية. مؤدي ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لغوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

المادة (٢٢/١) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم: (٢٠٨٢) بتاريخ: ١٤٣٨/٦/٠١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

إنه في الساعة الرابعة من مساء يوم الإثنين ٨/٤/١٤٤٢هـ الموافق ٢٠/١١/٢٠٢٠م عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض....، جلساتها عن بعد عبر الاتصال المرئي والصوتي؛ وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها

أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (13124-Z-2020) بتاريخ ٢٣/٠٣/٢٠٢٠م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي / ... (هوية وطنية رقم ...) تقدم باعتراضه على الربط الزكوي لعام ١٤٣٢هـ الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل، ويطلب إلغاء الرابط.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها، أجابت بمذكرة رد مؤرخة في ١٥/٠٤/٢٠٢٠م، جاء فيها أن المدعي تبلغ بالربط الزكوي محل الدعوى بتاريخ ١٩/٠٤/١٤٤١هـ، واعتراض عليه بتاريخ ٩/٠٧/١٤٤١هـ، وعليه تطلب المدعي عليها عدم قبول الدعوى شكلاً لفوات المدة النظامية.

وفي يوم الإثنين الموافق ٨/٠٤/١٤٤٢هـ، عقدت الدائرة جلسها عن بعد لنظر الدعوى، ولم يحضرها المدعي أو من يمثله رغم ثبوت تبليغه تبليغاً نظامياً، وحضرها كل من / ... (هوية وطنية رقم ...) و ... (هوية وطنية رقم: ...)، بصفتهم ممثلين للمدعي عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم ...، وبسؤال ممثلي المدعي عليها عن دعوى المدعي، أجابا بأنهما يتمنسان برد المدعي عليها المودع لدى الأمانة العامة للجان الضريبية. وبسؤال ممثلي المدعي عليها عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بالنفي. وعلىه، قررت الدائرة قفل باب المعرفة والمداولة.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) بتاريخ ١٤٣٦/٠٣/١٤٧٦هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٨٢) بتاريخ ١٤٣٨/٠٦/١٤٣٨هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) بتاريخ ١٤٢٠/١٠/١٥(٣٥) بتاريخ ١٤٢٠/١٠/١١هـ وتعديلاته، وبعد الاطلاع بموجب قرار وزير المالية رقم (٤٠٣٦) بتاريخ ١٤٢١/٠٤/٢١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠٣٦) بتاريخ ١٤٢١/٠٤/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كان المدعى يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل في شأن الربط الزكوي لعام ١٤٣٢هـ؛ وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٤٠٣٦) بتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروع بالاعتراض عليه خلال (٦٠) يوماً من تاريخ الإخبار به، استناداً إلى الفقرة (١) من المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية لجبيبة الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٢٨٢) بتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٢٠٢٠هـ التي نصت على أنه: "يحق للمكلف

الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط، ويجب أن يكون اعتراضه بموجب مذكرة مكتوبة ومسبقة يقدمها إلى الجهة التي أبلغته بالربط، وعند انتهاء مدة الاعتراض خلال الإجازة الرسمية يكون الاعتراض مقبولاً إذا سلم في أول يوم عمل يلي الإجازة مباشرةً، وحيث إن المدعي عليها تدفع بعدم قبول دعوى المدعي لتجاوزه المدة النظامية لتقديم اعتراضه لديها على القرار محل الدعوى، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ بقرار الربط بتاريخ ١٤٤١/٠٤/١٩هـ، وتقديم باعتراضه في تاريخ ١٤٤١/٠٧/٩هـ؛ الأمر الذي يتعين معه عدم قبول الدعوى شكلاً.

القرار:

ولهذه الأسباب، وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

عدم قبول الدعوى المقامة من المدعي / ... (رقم مميز ...) ضد المدعي عليها، الهيئة العامة للزكاة والدخل، لعدم تقديم اعتراضه على قرار المدعي عليها محل الدعوى خلال المدة النظامية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة (يوم الخميس الموافق ٢٠٢١/٠٥/٠٢هـ) موعداً لتسلم نسخة القرار، وألطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي لتاريخ تسلمه، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة، في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.